الثورة
الثلاثاء 24 شوال 1433هـ 11 سبتمبر 2012م العدد (17465)

احتجاز.. على ذمة السداد

مستشفيات خاصة.. من معالجة المرضى إلى بيع السيارات

توصلت عدد من مستشفيات أمانة العاصمة إلى طريقة جديدة طبعا ليس في معالجة الأمراض المتفشية والتخفيف من آلام المرضى وأوجاعهم بل طريقة تضمن لها الحصول على الأموال وقد اخذ الأمر يتجه نحو المشروعية . فقيام المستشفى باحتجاز سيارتك كرهن وتقييدها بالسلاسل والأغلال أصبح أفضل الطرق للضغط عليك لدفع ما تدين به من رسوم أيام الرقود أو العملية الجراحية المستعجلة أو حتى ثمن التنفس الذي يقدم لمن فارقوا الحياة منذ أيام .

استطلاع وتصوير :
صقر الصنيدي

■ مستشفى يعلن عن بيع ٧٠ سيارة إذا لم يأت أصحابها بالمال

■ وآخر يرفض الإفراج عن جثمان حتى يتم تقييد السيارة

■ صورة لسيارة قديمة في سجنها الانفرادي .

الغريب أن أصحاب هذه المستشفيات فخورون بهذا السلوك وأصبحوا يعلنون عنه في الصحف فمنذ ايام تم نشر إعلان عن سبعون سيارة موجودة لدى مستشفى واحد وعلى أصحابها أن يذهبوا لدفع ما عليهم أو أن المستشفى سيقوم بعرضها للبيع في مزاد .

لقد فقدت الثقة بين المرضى وأماكن العلاج والأطباء فلا المواطن قادر على الثقة في الخدمة التي تقدمها المستشفيات ولا هي قادرة على الوثوق به في تحصيل أموالها .

نحن الآن في إحدى هذه المستشفيات التي خصصت مبنى مكونا من ستة أدوار كموقف للسيارات فتحول إلى سجن للسيارات المحتجزة على ذمة مبالغ مالية ، ويمكن معرفتها من خلال السلاسل التى تحول دون خروج السيارة وتحاصرها بين جدارين إسمنتيين .

وتتنوع الموديلات من القديمة إلى الحديثة وأيضا المبالغ بين مئات الآلاف والملايين ، ويرابط عدد من الحراسة لحمايتها من أصحابها الذين قد يأتون لاختطافها من سجنها .

ووفقا لأحد الحراس فإن بعض أصحاب السيارات المحتجزة يأتون لزيارتها من وقت لآخر ويدورون حولها كأنهم يبحثون عن فرصة للهرب بها ولكن ذلك مستحيل فبالإضافة إلى القيود هناك حراسة على مدار الساعة وهم يعرفون جيدا كل سيارة محتجزة وصاحبها المتردد لزيارتها والاكتفاء بالنظر .

ومن المهم قياس تدهور الثقة من خلال حالة حدثت منذ أسابيع فحين أراد أقارب الفنان الكبير المرحوم عبد الكريم الاشموري إخراج جثمانه من المستشفي تم منعهم بحجة بقاء 600 ألف ريال عليه وتم وضع سيارة أحد أصدقائه بالحجز حتى يتم سداد المبلغ رغم وجود مذكرة رسمية من وزارة الثقافة أنها ستدفع المبلغ المتبقي ورغم الجهد الذي قام به الاشموري طوال حياته لإدخال السرور الى قلوبنا والبسمة إلى وجوهنا عبر أعماله الدرامية المتعددة إلا أن المستشفى لا يثق بغير السيارات المقيدة .

يقول صاحب مستشفى يمارس الحجز أنه يتمنى لو كان جعل من مشفاه فندقا فهو أكثر كسبا فالمستشفى يحتاج أجورا شهرية للأطباء وهي عالية ويحتاج اهتماما وصيانة للأجهزة بينما الفندق أقل جهدا ،إنها إجابة تبعث على الإحباط وتوحي بجهل بالرسالة التي يفترض أن تتبناها مهنة الطب وممارسوه وأن المسألة تتعلق بالحياة .

ويضيف أن الفترات الماضية كانت تشهد احتجاز كروت السيارات لكن كانوا يستخرجون البديل عنها ولا يسددون المبالغ المتبقية عليهم .

ومن وجهة نظرة كما الآخرين من أصحاب المستشفيات فحجز السيارة هو تسهيل للتعامل مع المريض وإنقاذ لحياته فبدل إخراجه من غرفة العمليات يتم قبول الرهون بدل المبالغ المالية

ويضيف أن هناك أطباء يقومون بإجراء العمليات ولا يقبلون تأخير نسبتهم تحت أي مبرر ويحاسبهم المستشفى نقدا بينما يحصل على رهن لا يتم سداده إلا بعد مرور زمن – أليس هذا تيسيرا ؟ يسأل صاحب المستشفى .

لجأ حمود صالح الحجي إلى رهن سيارته عندما كان يعالج والدته قبل أن تموت في المستشفى ورغم ان المبلغ المتبقي لم يتجاوز الـ300 ألف إلا أن المستشفى رفض الإفراج عن الجثة حتى يتم تقييد السيارة وتم ذلك ولم تمر ايام حتى بدأ المستشفى بالاتصالات المتوالية والإنذارات أنهم سيبيعونها ويأخذون المبلغ الذي لهم وسيعطونه الباقي إن وجد ، جعلني ذلك أصاب بالخوف ولم أنم حتى دبرت المبلغ فقد يبيعونها بالمبلغ الذي يطالبون به وهو لا يصل الى ربع قيمتها .

وهناك شخص آخر تم حجز سيارته بـ200 ألف ريال مقابل رقود ابنه الذى سقط من شاهق وقام بإخرجه لعدم وجود أي تحسن ولم يسمح له بالخروج إلا بعد حجز السيارة التي بقيت لأشهر محتجزة حتى سداد كامل المبلغ .

في واحدة من جلسات محكمة المرور ينظر القاضي محمد الشميري في موضوع الخلاف بين مستشفى قام بعلاج أحد المصابين في حادث مروري وبين صاحب الباص الذي ارتكب الحادث ويصيح بأعلى صوته أنه يريد الإفراج عن سيارته حتى يتمكن من مزاولة عملة وجمع المبلغ الذي تطالبه به المستشفى " كيف أسدد المبلغ إذا كان مصدر رزقي في حوشكم " هكذا يردد دفاعا عن باصه السجين منذ يوم الحادث تحتاج القضية إلى المزيد من التدقيق للنطق بالحكم وتحديد ما إذا كانت الضمانات تكفي للإفراج عن مصدر الرزق .

■ سيارتان في سجن واحد

إنها صورة الحيرة التى ترافق الكثير من قضايا المرور لعدم وجود قانون واضح يحدد العلاقة بين المشاة والطريق والمركبات وماهو موجود يتحيز كثيرا الصالح المشاة ويحمل السائقين كل التبعات ولايساهم المشاة بدفع ثمن الغلطة التى شاركوا فيها إلا في حالة واحدة إذا كان هناك جدار مرتفع والسيارة تمر جواره والسائق لا يرى المشاة وسقط أحدهم فجأة من أعلى الجدار إلى الطريق هنا يمكن أن يساهم في تكاليف العلاج أما غير ذلك فلا يقوم المشاة بشيء مهما ساهموا في الخطأ وعرضوا أنفسهم للخطر حتى وإن كانوا أرادوا الانتحار فعلى السائق ان يعالجهم ويرهن سيارته أو منزله .

كثير من السيارات المحتجزة ناتجة عن هذا الوضع فالمستشفى تستقبل المصاب والسيارة التى تسببت في الحادث ولا تعالج الحالة أن وصلت وحيدة ويتم الإحالة إلى مستشفى عام بحجة أن الطبيب رفض إجراء الإنقاذ ورفض المخاطرة بنسبته الأكبر التي أصبحت تتجاوز في بعض المستشفيات الـ70% من ثمن العملية وهي نسبة صارت تنافسية تلجأ اليها المستشفيات لجذب الأطباء .

يقول صاحب سيارة محتجزة منذ شهر نتيجة حادث مروري بعد أن قام بإسعاف شخص صدمه على خط الستين الغربي وكانت إصابته طفيفة إلا أن السائق أصر عليه أن يصطحبه إلى المستشفى ليجري له فحوصات للتأكد من سلامته لكن المستشفى تولى احتجاز السيارة فورا ورأى الطبيب ان الإصابة خطيرة ولابد من تدخل جراحي وأجريت عملية في الساعد الأيسر تبعها فاتورة بنصف مليون وذهبت لتوفير المبلغ وتم إخراج المصاب وبعد أسبوعين عدت لأجد أن الفاتورة قد تضاعفت وأن المريض عاد بعد أسبوع من خروجه وأجريت له عملية في عينه اليسرى وتم احتسابها و أضيف المبلغ إلى الفاتورة السابقة دون أن أعرف علاقة مرضه الأخير بالحادث وأحاول إقناعهم بتخفيف المبلغ لسداده قبل أن يعود مجدداً وتجرى له عملية جديدة تضاف إلى الحساب ويصبح المبلغ مساويا لقيمة السيارة المحتجزة .